

مواطنو مديرية تبين بلحج لـ «الأمناء» :

قرار تجميد اللجان المجتمعية قرار حكيم ونطالب بانتخاب أمين عام للمديرية نطالب سلطة تبين إجراء انتخابات الأمين العام بالمديرية

الأمناء / تقرير : عبدالقوي العزيبي :

مديرية تبين محافظة لحج لا تبعد عن العاصمة عدن بمرمى حجر فهي ترتبط بالعاصمة ارتباطا جغرافيا وثيقا ، وكذلك مع حدود محافظة أبين ، وتشهد المديرية نموا سكانيا محليا مع توافد الأسر النازحة من مناطق النزاع المسلح ، مما زاد في الكثافة السكانية داخل المديرية وشكل هذا الأمر ضغوطات كبيرة على السلطة المحلية في المديرية ، وساعد السلطة تدخل المنظمات لدعم الأسر النازحة والمجتمع المحلي المستضيف بالإغاثة ، وكذا إحداث مشاريع تنموية في مناطق المديرية ، ونظرا لذلك استحدثت السلطة المحلية السابقة مكونا مجتمعا أطلق عليه أسم « اللجان المجتمعية » الذي تشكل في جميع مناطق المديرية عبر الانتخاب المجتمعي ، كما قامت السلطة بتكليف هذه اللجان لغرض إدارتها رئيسي ونائب يباشران عملهما بديوان المديرية ، إلا أن معظم اللجان في بعض مناطق المديرية تحولت إلى أشبه بكابوس مخيف وبعض أفرادها تحول إلى هوامير تتلاعب في تدخلات المنظمات أو السلطة واستفحال هذا الفعل لدرجة ارتفاع أصوات العديد من المواطنين بالشكوى والتظلم من بعض اللجان والمطالبة بتوقيفها ، ولم تستجيب سلطة تبين السابقة لتلك الأصوات بل اطلقت العنان لاستمرارية عمل اللجان دون اتخاذ أي إجراءات بحق المخالفين ، ولما زاد الأمر عن حده بدأت سلطة تبين السابقة بإجراء انتخابات جديدة لتلك اللجان في إطار المديرية ، وكان أول انتخاب بمنطقة الفيوش ، وشاعت الأقدار بحدوث رياح التغيير بإصدار محافظ المحافظة قرار تكليف مدير عام جديد للمديرية في 9/1/2024 ، ولهذا توقفت عملية الانتخابات في ظل استمرارية الشكوى والتظلم أمام السلطة الجديدة من سلوكيات وأعمال بعض اللجان المجتمعية ، مما دفع بالمدير الجديد المهندس هود بغازي العزيبي ، الالتقاء بمدير عام مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بلحج لمناقشة قانونية هذه اللجان المجتمعية ، ليتفاجئ فيما بعد المواطنين في لحج بصدور قرار مدير عام مديرية تبين رقم 1 لعام 2024م بتاريخ 12/2/2024 ، بتجميد عمل اللجان المجتمعية ، موضحا أسباب التجميد نظرا لزيادة الخلافات والنزاعات والشكاوى حول عمل اللجان بقرى المديرية .

إشادة وتخوف:

وكان لقرار المدير العام المهندس بغازي بتجميد عمل اللجان المجتمعية ارتياحا شعبيا كبيرا ، وظل لفترة حديث الساعة بمنصات التواصل الاجتماعي بمباركة وتأييد القرار والإشادة به واصفين القرار بالحكيم والشجاع ، بالرغم من تخوف بعض المواطنين من لفظ التجميد تخوفا من عودة عمل اللجان باي وقت قادم كون القرار لم يكن حازم بإيقاف عملها بقوة القانون .

لجان المنتفعين :

ومن ناحية قانونية أكد قانونيون بعدم



- قانون السلطة المحلية لا يعطي الحق بتشكيل لجان مجتمعية - اللجان المجتمعية سبب الفوضى وصارت أشبه بقنبلة مؤقتة بالمديرية



احقواء قانون السلطة المحلية على لفظ صريح بأي مادة يجيز تشكيل لجان باسم اللجان المجتمعية ، وإنما وجدت بعض المواد تشير إلى ذكر لفظ لجان المنتفعين مع تحديد مهام عملها وعلى أن تصدر لها السلطة المحلية لائحة لتنظيم عملها ، ومن خلال قراءة القانون نجد أن لجان المنتفعين في حال تشكيلها ستكون قانونية بقوة القانون بعكس ما تم تشكيله باسم اللجان المجتمعية التي تفتقر إلى مسوغ قانوني يمنحها القوة القانونية وينظم عملها .

آراء المواطنين :

الأمناء رصدت عدة آراء لمواطنين تفاعلوا مع قرار التجميد ، المواطن سيف محمود العبدلي ، صنف ظاهرة تشكيل اللجان المجتمعية بوقت بمثابة العودة إلى ما يسمى سابقا بلجان الدفاع الشعبي من أجل أن تمارس نفس المهام وبأسم آخر ، وتساءل هل هذه اللجان مشكلة في جميع مديريات لحج الـ 15 مديرية؟ أو فقط بمديرتي الحوطة وتين؟ وطالب بقانون صريح يجيز تشكيلها ، وتساؤل أليس من الأولى انتخاب أمين عام وأعضاء بديل المتوفين من أعضاء المجلس المحلي بدلا من استحداث هذه اللجان بخلاف القانون ، ومن جانب آخر يرى العاقل بدر عبد صالح ، أن قرار المدير العام بتجميد اللجان قرار حكيم وجاء في الوقت المناسب بعد أن كادت بعض هذه اللجان أن تتحول إلى أشبه بقنبلة مؤقتة شديدة الانفجار في المديرية

بمنطقته عند تدخل منظمة الهجرة الدولية وإذا بهم يتقاسمون الحالات لهم فقط ، وعلى نفس الصعيد دعا ابو غسان محمد الشاطري ، مدير عام مديرية الحوطة بضرورة تجميد عمل اللجان المجتمعية في الحوطة اسوتا بما قام به زميله مدير عام مديرية تبين ، وعبر المواطن معمر العبيدي ، عن وجهة نظره بتأييد القرار مشيراً بتنازله عن حقه كرئيس لجنة مجتمعية بقرية عبر انتخاب شفاف اشرف على الصندوق الاجتماعي ومع ذلك تنازل عن حقه كرئيس اللجنة لكي لا تحدث فتنة بمنطقته بسبب تشكيل لجنة مجتمعية خاضع لسلطة المديرية بانتخاب غير قانوني .

تأييد واسع :

وشهدت منصات التواصل الاجتماعي مناقشات عديدة شارك فيها ذكور وإناث والإجماع على تأييد قرار تجميد عمل اللجان لعدم قانونية هذه اللجان ، وكذا عدم وجود لائحة لتنظيم عملها مما جعل من بعض أفرادها يمارسون أعمالا غير نظامية واحداث الفوضى في معظم مناطق المديرية ، ونوه المشاركون إلى أن تشكيل تلك اللجان بلحج كان عبر الانتخاب بخلاف القانون ، ولهذا فهي تختلف عن لجان عدن المجتمعية التي تشكلت بطريقة التكليف وتشغل دون اي مشاكل .

قانون معاق جزئياً :

وتمارس السلطة المحلية بالمحافظة وعلى مستوى المديريات مهام عملهم وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000 وكذا وفقاً للقانون رقم 269 لعام 2000 الخاص بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية ، إلا أن هذا القانون معاق جزئياً منذ ما قبل حرب 2015 وإلى اليوم بتجميد نشاط عمل أعضاء المجالس المحلية عن عملهم تحت بند خليك في البيت والسماح فقط لمنصب الأمين العام بممارسة مهام عمله وإنما كما يقال اشبه بكون في طاقة لعدم منح له صلاحيات واسعة بعمله .

انتخاب الأمين :

وفي مديرية تبين فقد توفي الأمين العام المنتخب شعبيا آنذاك محسن الكيلة منذ أكثر من عامين ، وعقب وفاته وعن طريق التكليف مارس مهام عمله أحد أعضاء الهيئة الإدارية بالمديرية ، بينما قانون السلطة ورد فيه أن يكون منصب الأمين العام بالانتخاب وليس بالتكليف ، وعطفا على ذلك انطلقت حملة في تبين تناشد مدير عام المديرية الجديد بإجراء انتخابات لمنصب الأمين العام في المديرية ، حتى يكون عمل المديرية قانونيا ومنظما ومن أجل تفعيل دور أعضاء المجالس المحلي بدلا من استحداث اللجان غير القانونية ، فهل تشهد مديرية تبين خلال قادم الأيام انتخاب أمين عام المجلس المحلي في المديرية؟

سؤال يحتاج إلى إجابة .

من كثر مشاكلها اليومية ، وأضاف بمثل هكذا قرار نجد أن القائد الحكيم يصنع المنجزات التتموية وليس مجموعة أطفال بمغول الهدم فتكون سببا في هدم منجزات القائد ، ويؤكد المواطن حسام السلامي ، على ان بعض افراد اللجان هم اصحاب مشاكل وقلة خير ومن يوم ظهور اللجان ظهرت المشاكل بكل القرى في تبين إلا ما رحم ربي ، مشيراً على أن دورهم كان هش عند تحصيل فواتير المياه والكهرباء ، وكذا لا يوجد لهم اي دور فعال غير في تدخلات المنظمات مثل ما حصل

